

مسألة: بعض أحاديث الصفات

وقوله: (ومن السنة، قول النبي صلى الله عليه وسلم: { ينزل ربنا - تبارك وتعالى - كل ليلة إلى سماء الدنيا } رواه البخاري في التهجد برقم 1145)، وفي الدعوات برقم (6321)، وفي التوحيد برقم (7494)، ورواه مسلم في صلاة المسافرين برقم (758). . شرح: هذه من أحاديث الصفات الفعلية، فأحاديث النزول ذكر ابن كثير وغيره أنها متواترة، وأثّرها مذكور في كتاب ابن القيم المسمى (الصواعق المرسلة)، وكذلك في كتاب حافظ الحكمي (معاجل القبول)، وفي أمهات الكتب - بلفظ (نزل) أو (ينزل)، أو بلفظ (هبط)، أو (يهبط) أو نحو ذلك. ومعلوم أن النزول لا يكون إلا من أعلى، فهي دالة على أن الرب - تعالى - موصوف بصفة العلو بجميع أنواعه، وأنها صفة ذاتية - كما سيأتي - وأما النزول فإنه صفة فعلية، ينزل إذا شاء ، وفي الحديث : أنه ينزل كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر، وأنه يقول: { من يدعوني فاستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغرنِي فأغفر له } يتودد إلى عباده وهو عنهم غني. وإذا آمنا بهذه الصفة فإننا نكل كيفيتها إلى الله الذي أثبتها لنفسه، ولا تتغير في ذلك، ولا يبالغ في الإنكار، بل نقول: ينزل كما يشاء، فإذا قالوا: إن النزول يستدعي الحركة ، أو أن يخلو منه العرش ، أو أن يكون بعض المخلوقات فوقه ، أو أن يكون مخصوصاً. قلنا: سبحان الله وبحمده، تعالى الله عن أن تدركه الطنون، وأن تخيله الأوهام، تعالى الله عن ذلك ، بل الرب سبحانه وتعالى { لَيْسَ كَمُتْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } ونزوله يليق به، ولا يماثل أحداً من خلقه في هذه الصفة. وقد تكلم على هذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمة الله - في رسالة مستقلة بعنوان (شرح حديث النزول) وهي رسالة قد تقرب من ستين صفحة أو أكثر في بعض الطبعات، كلها على هذا الحديث، وما ذاك إلا لكثره الخوض فيه، حيث رفع إليه هذا السؤال، وكان من جملة ما أشكل على السائل الذي أنكره - قال: إن الليل يختلف باختلاف البلاد، فقد يكون ثلث الليل في هذا البلد ضئيلاً ونهائاً في بلد آخر، فيلزم من ذلك أن يكون النزول مستمراً عند كل أهل جهة في ثلث ليتهم ؟ . أجاب شيخ الإسلام أنه لا مانع ؛ فإن الله تعالى لا يشغله شأن عن شأن، ولا مانع أن ينزل عند هؤلاء وهؤلاء كما يشاء، وأيضاً يمكن أن يختص النزول ببلاد المسلمين . وبكل حال ؛ ثبتت هذه الصفة ولا نردها - لماذا؟ - لأن الله تعالى على كل شيء قادر، ولأن الذين نقلوها هم الذين نقلوا جميع الأحكام، فإذا ردناها لزم أن نطعن فيهم وفيما نقوله، ونخطئهم، ولهذا يقول أبو الخطاب الكلوذاني في عقيدته: قالوا: النزول؟ فقلت: نافله لنا قوم هم نقلوا شريعة أحمد قالوا: فكيف نزوله؟ فأجبتهم: لم يُقلِ التكليف لي في مسند يقول: ناقلوا لنا هم الذين نقلوا الشريعة، فكيف نرد هذا النقل ونقبل أمثاله وعشرات الأمثال له؛ لمجرد أن العقل أنكر هذا في زعمكم؛ مع أنه زعم خاطئ؟، وإذا أثبتناه فلا خوض فيما وراء ذلك - كما تقدم - مع أننا لا نقول: إن نزوله يشبه نزول الإنسان من كذا وكذا؟ فإن هذا خطأ . وخطأ العلماء النقل الذي ذكره ابن بطوطة في رحلته، حيث ذكر أنه وصل إلى دمشق - يقول: فوجدت فيها ابن تيمية وإذا هو على المنبر يتكلم على النزول، فقال: إن الله ينزل كنزاولي هذا - يعني: من المنبر - قالوا: هذا كذب على ابن تيمية من ابن بطوطة فإن ابن تيمية قد تكلم على النزول في هذا الحديث ولم يقل إنه كنزاولي من على المنبر، أو نزاولي من السطح، أو نحو ذلك، بل قال: ينزل كما يشاء ، ثم خطأوه أيضاً، وقالوا: إن ابن بطوطة لما أتى إلى دمشق كان ابن تيمية قد سجن في القلعة فكيف رأه ؟ مما يدل على أنه كذب هذه الكذبة، أو تلقاها من بعض الكاذبين، فلا يقال: إن ابن تيمية يمثل النزول بنزول الإنسان، وحاشاه من ذلك.